

Distr.: General
6 February 2015
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٣٧٨، المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في مالي":

"يبحث مجلس الأمن الأطراف المالية، وهي حكومة مالي والجماعات المسلحة التي وقعت اتفاق واغادوغو الأولي والتي انضمت إليه، على أن تستأنف دون إبطاء عملية التفاوض بين الأطراف المالية في الجزائر العاصمة. ويبحث مجلس الأمن الأطراف المالية على أن تتفاوض فيما بينها بواسطة ممثلين سامين مخولين كامل الصلاحيات من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق شامل وجامع للسلام يعالج الأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاع في مالي. ويبحث مجلس الأمن الأطراف على أن تجري مناقشات موضوعية وأن تتحلى فيها بالإرادة السياسية الدؤوبة وروح التوافق وحسن النية من أجل التوصل إلى إبرام ذلك الاتفاق. وفي هذا الصدد، يهيب مجلس الأمن كذلك بالأطراف المالية أن تقدم التنازلات الضرورية في ظل احترام سيادة الدولة المالية ووحدها وسلامتها الإقليمية.

"ويبحث مجلس الأمن الأطراف على أن تغتني الفرصة التاريخية التي تتيحها عملية التفاوض بين الأطراف المالية في الجزائر العاصمة، التي تشارك فيها جميع البلدان المجاورة والشركاء الإقليميون والدوليون المعنيون، لدعم إحلال السلام الدائم في مالي. وإذ يسلم مجلس الأمن بمشروعية تطلع المواطنين الماليين إلى التمتع بالسلام الدائم والتنمية، فإنه يشدد على أن الأطراف المالية تتحمل أمام الشعب المالي والمجتمع الدولي مسؤولية التوصل إلى اتفاق دائم للسلام.



الرجاء إعادة استعمال الورق



”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل للجهود التي يبذلها كل من الجزائر وأعضاء فريق الوساطة الدولي كافة في سبيل تيسير التوصل إلى اتفاق. ويهيب مجلس الأمن بجميع الجهات الفاعلة التي لها نفوذ على الأطراف المالية أن تحت هذه الأطراف على التفاوض بجد وحسن نية من أجل التوصل إلى اتفاق شامل وجامع للسلام. ويعرب مجلس الأمن أيضا عن دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام المعني بمالي، السيد منجي حمدي، ويطلب إليه أن يستعمل ولاية المساعي الحسنة الموكولة إليه وأن يستحث جهوده من أجل الاضطلاع بدور رئيسي في عملية المفاوضات بين الأطراف المالية في العاصمة الجزائرية.

”ويبحث مجلس الأمن جميع الأطراف على أن تمتنع عن القيام بأي عمل، سواء بطريقة مباشرة أم بواسطة وكلاء، يُعرض آفاق السلام للخطر، ويعرب، في هذا الصدد، عن استعداده للنظر في اتخاذ التدابير اللازمة بحق الذين يستأنفون أعمال القتال وينتهكون وقف إطلاق النار، بما في ذلك فرض جزاءات محددة الأهداف عليهم.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولمساهمتها في تحقيق السلام والأمن في مالي، ويرحب بالجهود الدؤوبة التي تبذلها القوات الفرنسية الداعمة لها. ويشيد مجلس الأمن باستمرار التزام البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة وبتضحياتها. ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن إدانته الشديدة للهجمات الموجهة ضد حفظة السلام والموظفين التابعين للبعثة وضد ممتلكاتها، ويؤكد أن الهجمات التي تستهدف حفظة السلام قد تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي. ويشير مجلس الأمن إلى الالتزامات المذكورة في الفقرة ٢ (هـ) من منطوق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

”ويطلب مجلس الأمن إلى البعثة أن تنفذ ولايتها تنفيذا تاما، ويشير، في هذا الصدد، إلى الإذن الذي أصدره لها بأن تستخدم جميع الوسائل الضرورية في حدود قدراتها وضمن مناطق انتشارها، وفقا للقرار ٢١٦٤ (٢٠١٤)، بما في ذلك ردع التهديدات واتخاذ خطوات حازمة لمنع عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق، وتوفير الحماية للسكان المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف المادي، والرد على الهجمات الموجهة ضد أفرادها ومنشآتها ومعداتها.

”ويؤكد مجلس الأمن أن دوام الأمن في مالي لن يتحقق إلا بإبرام اتفاق شامل وجامع للسلام. ويدين مجلس الأمن استمرار أعمال العنف في شمال مالي وما تتسبب فيه من إزهاق لأرواح الناس ووقوع إصابات بينهم. ومن ثم فإن مجلس الأمن يطالب جميع الأطراف، ومن ضمنها الأطراف التي لم توقع اتفاق واغادوغو الأولي، بوقف جميع أعمال القتال فوراً ونبذ العنف. ويطلب مجلس الأمن الأطراف كافة بأن تحترم اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ احتراماً كاملاً، وكذلك إعلان وقف أعمال القتال الموقع في الجزائر العاصمة يوم ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤. ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف كذلك على أن تعجل بتنفيذ كل تدابير بناء الثقة المتفق عليها، ولا سيما الآليات المنشأة بمقتضى إعلان وقف أعمال القتال، من أجل تيسير تنفيذ وقف إطلاق النار، كل ذلك بدعم وتنسيق من البعثة.

”ويرحب مجلس الأمن بقرار الأمين العام إجراء تحقيق مستقل لكشف ملابسات الأحداث المفجعة التي وقعت في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ أثناء مظاهرة احتجاجية عنيفة أمام قاعدة البعثة في غاو، بشمال مالي، وما أفيد عن مقتل ٣ متظاهرين على الأقل، ويعرب عن أصدق تعازيه لأسر الأشخاص الذين لقوا حتفهم.

”وفي ضوء الدروس المستخلصة من اتفاقات السلام السابقة التي وقعتها الأطراف المالية ولم تفض إلى سلام دائم في مالي، يحث مجلس الأمن الأطراف المالية – ويهيب بأعضاء فريق الوساطة الدولي – في الجزائر العاصمة أن يضعوا آليات محددة للمراقبة تكفل التنفيذ التام والدقيق والفوري لأي اتفاق شامل وجامع يرم مستقبلاً لتحقيق السلام. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية إلى أن تراعي الأحكام المتصلة بمشاركة المرأة وقضايا العنف الجنسي وحماية الأطفال في المفاوضات الجارية وفيما يحتمل أن تفضي إليه من نتائج.

”ويشدد مجلس الأمن على الأهمية الحاسمة لأن تتولى مالي القيادة وأن تمسك بزمام الأمر في الاتفاق ويهيب بالأطراف المالية إلى البرهنة على التزامها بتنفيذه تنفيذاً تاماً. ويشدد مجلس الأمن على أن الممثل الخاص للأمين العام المعني بمالي والبعثة ينبغي أن يضطلعاً بدور قيادي في دعم تنفيذ ومراقبة ذلك الاتفاق، الذي تقع مسؤوليته أساساً على كاهل الأطراف المالية، باشتراك مع الأعضاء الآخرين لفريق الوساطة الدولي وسائر الشركاء المعنيين.“